المحاضرة8: السّياسة اللّغوية والتّخطيط اللّغوي

- تعريف السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: يعرّف جون لويس كالفي **السّياسة اللّغوية (**Politique linguistique**)** بأنّها «مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلّقة بالعلاقات بين اللّغة / اللغات والحياة الاجتماعية»[1]، فالسياسة اللغوية هي الخيارات التي تتخذها السلطة أو الهيئات المعنية لغرض حلّ المشكلات الناجمة عن تعدّد اللغات في المجتمع، أمّا **التخطيط اللغوي** (la planification linguistique) فيقصد به «التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها، أي الانتقال إلى العمل / التطبيق»[2]، والدّولة وحدها هي التي تملك السّلطة والوسائل التي تمكّنها من الانتقال إلى مرحلة التّخطيط وإنجاز اختياراتها السّياسية.

وتُعدُّ السياسة اللغوية عنصرا مهما في السياسة بصفة عامة، وذلك «نظرا لارتباط اللغة بالسيادة، وبحدود الدولة، وبالسياسات الثقافية والاقتصادية، والحقوق الفردية والجماعية، الخ». وتتحكّم السياسة في جميع شؤون أفراد المجتمع، بما في ذلك اللغة التي يتواصل بها أفراد ذلك المجتمع، حيث إنّ الإجراءات والخيارات التي تعتمدها السلطات هي جزء لا يتجزّأ من سياسة البلاد بصفة عامة.

أمّا التخطيط اللغوي، فقد عرفه الباحثون بأنّه «محاولة حلّ المسائل اللغوية»، وهو «قرارات مُتّخذة للتأثير على الممارسات اللغوية»، وهو أيضا «مجهودات مبذولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها، لتغيير الخطاب عمدا». ويعني كذلك «إصلاح لغة وقولبتها بكيفية معيارية»، أو هو «إعطاء راموز مكتوب (code écrit) للغة تفتقر إليه».

---

[1]– جان لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ص111.

[2]– المرجع نفسه، ص111.

ويُعدّ التخطيط اللغوي من أهم مجالات اللسانيات الاجتماعية، غرضه هو حلّ مشكلات التواصل في المجتمعات ذات التعدّد اللغوي، ووضع تخطيط ينبني على التوزيع الوظيفي المحكم للغات السائدة في المجتمع.

وهناك من يستخدم مصطلح "السياسة اللغوية" كمرادف لمصطلح "التخطيط اللغوي"، وهناك مصطلحات أخرى تُستخدم للدلالة على الشيء نفسه، لكنها أقلّ تداولا، منها: الهندسة اللغوية، الإدارة اللغوية، التنظيم اللغوي، التطوّر اللغوي، الخ، ويبقى أنّ مصطلح "التخطيط اللغوي هو الأكثر شيوعا بين الدارسين.

- **نشاطات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:**

أ- تخطيط النّظام اللغوي: حينما يسود مجتمع ما اللغتان أو أكثر، فإنّ أيّ محاولة من أجل وضع معايير لتضبط استعمال كلّ لغة، فهي تسمى **تخطيط النظام اللغوي،** ويكون التخطيط مثلا في[3]:

. اتخاذ القرارات في ترسيم اللغة (تحديد اللغة الرسمية).

. اتخاذ قرارات منع استعمال لغة أخرى في المدارس.

. فرض لغة ثالثة تؤدى بها خدمات معيّنة.

. وضع المقاييس للكتابة الصحيحة وللكلام الجيّد.

. اختيار لغة التعليم.

. التنافس بين اللهجات والارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.

. لكن الحالات الأكثر بروزا في هذا المقام هي كيفية تقرير اللغات الرسمية والوطنية بالنسبة للدول حديثة الاستقلال.

ب- **تخطيط المدوّنة:** بعد اختيار وتحديد اللّغة المناسبة للاستخدام في مجالات محددة (اختيارها كلغة رسمية، أو كلغة لطباعة الكتب، أو كلغة تستخدم في المدارس...) فكلّ مجهود يسعى إلى ترسيم أو تغيير بنية هذه اللّغة يسمى **بتخطيط المدوّنة.** فمثلا كلّ محاولة تطعيم اللّغات

---

[3]- يُنظر: - برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص163

- وميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص11.

بمصطلحات جديدة تتماشى وحياة المدن، أو محاولة تنقية اللّغة (كسياسة تركية الهادفة إلى تنقية اللّغة التّركية من الكلمات العربية، والمجهودات الفرنسية الرّامية إلى تصفية اللّغة الفرنسية من الكلمات الإنجليزية)، أو مثل القرار الهولندي الساعي إلى تغيير تهجئة اللّغة الهولندية، ...الخ كلّ هذا يُعتبر تخطيط المدونة[4].

ج - **تنميط اللّغة:** إلى جانب ما سبق ذكره، هناك محاولات لتنميط اللّغة (standardisation de la langue)، وهي كلّ محاولة تهدف إلى توحيد القواعد النّحوية وصيّغ النّطق لتتماشى وفق بعض المعايير اللّغوية المكتشفة أو المستحدثة من قبل بعض الهيئات الرّسمية وبعض الجماعات التي تحرس على هذه اللّغة.

- **سياسة تعليم اللغات**: هناك أيضا محاولات أخرى تخص اتخاذ قرارات بخصوص عملية اكتساب اللّغة، مثال على ذلك: لقد أدى قرار الاعتراف باللّغتين الفيلاندية والسويدية بفيلاندا كلغتين رسميتين إلى إجبار الفيلانديين على استخدام اللّغة السويدية، وإلى استخدام السويديين للّغة الفيلاندية. وتسمى هذه العملية **بتخطيط الاكتساب اللّغوي** الذي يتعلق أساسا **بسياسة تعليم اللغة**.

وتخطيط النّظام اللّغوي الجدير بالاهتمام، حسب سبولسكي، هو ذلك الذي يعترف صراحة بوجود لغتين أو أكثر وبوجود مجموعات عرقية متصلة بها كبلجيكا وسويسرا وكندا، والدّوّل الحديثة الاستقلال والتي تزخر بآلاف اللّغات التي يجب أن تتمّ منها عملية الانتقاء، كالهند بعد الاستقلال.

أمّا الدول التي تعتقد بوجود لغة أساسية واحدة، ولغات السكان الأصليين الأخرى فهي لغات لا قيمة لها، فإنّ المهمة اللغوية الأساسية لا تعدو أن تكون سوى **منحى من مناحي تخطيط المدونة،** كمهمة تنقية اللغة النمطية. وسلطة الدولة هي الوحيدة التي تتحمل مسؤولية هذا التخطيط، وهي الوحيدة القادرة على التدخّل لتبدّل عمدا الاستعمالات القائمة.

[4]– برنار سبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ص163.

علاقة التخطيط اللغوي بتنفيذ السّياسة اللغوية: انطلاقا من التخطيط اللّغوي، تحاول سلطة الدولة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات اللغة في المجتمع، وإلى جانب سلطة الدولة، يمكن لمؤسسات وأجهزة أخرى القيام بالتخطيط اللغوي. وذلك كإسهام المدارس الأدبية، والمجامع العلمية والأدبية في التخطيط في مجال إصلاح اللغة العربية، لكن عمل الدولة يبقى هو العمل الأساس في هذا المجال.

مثال: سعي الحكم الصيني إلى حلّ مشكلة الكتابة بواسطة الرموز الكتابية الصينية وأسهم في إيجاد الحلول لتبسيط تدريسها. كما حاولت الحكومات المتعاقبة **في النرويج** التقريب بين اللغتين **النرويجية والدانماركية** المتقاربتين أساسا بتوحيد الكتابة والإملاء. وفي **كندا** ألزمت الحكومة الاتحادية المؤسسات الرّسمية اعتماد اللّغتين **الفرنسية والإنجليزية**. وفي **الهند** التزمت الحكومة الاتحادية بدعم **اللّغة الهندو- أوروبية**، إضافة إلى إبقائها على اللغة الإنجليزية لأسباب تعود إلى صراع اللّغات ضمن الاتحاد الفيدرالي. إلى جانب اهتمام دول كثيرة كـ: اندونيسيا، واليابان، وإسرائيل، وتركيا، ويوغوسلافيا، وبعض البلدان الإفريقية بالتخطيط اللغوي.

وقد أكّدت بعض الدراسات أنّ تحمّل الدولة مسؤولية التّخطيط اللغوي لا يعني في جميع الأحوال أنّ التخطيط سيؤدي إلى نتائج إيجابية. وخير مثال على ذلك فشل الحكومة الايرلاندية في إحياء اللغة الايرلاندية، وذلك نظرا لوجود عوامل مجتمعية تساعد على إنجاح هذا التخطيط أو فشله. لكن بإمكان الدولة دعم سياستها اللّغوية، وذلك تحت طائلة المسؤولية، بإلزام المواطنين بالاستجابة لتخطيطها إيجابيا، مثلما جرى في "تركيا" عندما منعت السلطات النشر بالحروف العربية، وحوّلت الكتابة في "تركيا" إلى الكتابة بالحروف اللاتينية [5].

التخطيط اللغوي والتعددية اللغوية: تُعتبر اللغة عاملا مهما لتوحيد أبناء الأمة الواحدة وأفراد المجتمع الواحد، وقد يحدث العكس، حيث يمكن للغة أن تكون عامل الانقسام في البلد المتعدد اللغات، حيث يخلق هذا التعدّد أحيانا التباعد بين أبناء الوطن، وتحس الأقليات بأنّها مهمّشة لا

[5]– المرجع نفسه، ص12.

تتكلم اللغة الرسمية الموحدة، وتعيش الدول الإفريقية حالات لغوية استثنائية بسبب ما تعرّضت له من الفتوحات والاستعمارات، وكلّ ما مرت به تلك الدّول من الصراعات والنزاعات عبر التاريخ، لاسيما منطقة شمال إفريقيا، وبالتالي، تحاول السلطات الحاكمة اتّخاذ بعض القرارات إزاء الوضع اللغوي الذي قد يهدّد كيانها وهويتها وشخصيتها، وتقوم بخيارات معيّنة قصد إصلاح وضعها اللغوي، حيث يختلف التخطيط اللغوي من بلد إلى آخر، لكن غالبا ما يأخذ الاتجاهات الثلاثة الآتية:

1- القضاء على مختلف اللغات والإبقاء على لغة واحدة التي تصبح اللغة القومية الرسمية، مع دمج الأقليات الإثنية في بوتقة الثقافة الوطنية الواحدة.

2- الاعتراف بالتعددية اللغوية وتعزيزها، والمحافظة على اللغات الأساسية في إطار دولة وتبنّي لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات في داخل الدولة.

3- الاعتراف بلغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية، وهذا الاتجاه يحاول إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما البلاد.